الأمم المتحدة

A/36/114
S/14389
2 March 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البند ٣١ من القائمة الاولية *
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨١ وموجهة الى
الامين العام من الرئيس بالانابة للجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

بصفتي رئيسا بالانابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وبالنيابة عنها ، أشعر بأن عليّ واجبا بأن أبلغكم قلقنا العظيم ازاء استمرار اسرائيل في مصادرة الارض العربية في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

فتبعا لصحيفة " هآرتس " الصادرة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨١ أعلنت الحكومة العسكرية منذ فترة وجيزة أن حوالي ٠٠٠ ١٥ دونم (٤ دونم تساوي فدانا واحدا) قد أصبحت " أرضا للدولة " مخصصة للاستيطان (في منطقة نابلس) ، وأرسلت خلال الاسبوع الماضي لمخاتير القرى في منطقة طوباس وخمس اشعارين بهذا المعنى .

ونشرت صحيفة " الفجر " الصادرة في ٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ان الحاكم العسكري لرام الله قد أرسل في ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ اشعارا الى رئيس المجلس المحلي لسلواد يخطره فيه بأن السلطات الاسرائيلية قد قررت نزع ملكية ٢٠٠ دونم من الاراضي التي يملكها أهالي سلواد وعين يبرود ، وأن الاراضي المذكورة ستعطى لمستوطنة عفرة اليهودية .

ونشرت صحيفة " الفجر " ايضا في ٢٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ان الاذاعة الاسرائيلية قد اعلنت في ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ أن السلطات العسكرية في الخليل قد صادرت الاراضي العربية الفلسطينية المعروفة باسم وعر الشايب (تلة الجعابرة) من اجل توسيع مدينة كيريات عربة اليهودية .

---

* A/36/50 .

ونشرت نفس الصحيفة ايضا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ان مستوطني جفعون قد استولوا على ١٥٠ دونم يملكها اهالي القريتين العربيتين الفلسطينيتين الجيب والنبي صموئيل .

وأخيرا نشرت صحيفة " الفجر " ايضا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ أن السلطات العسكرية قد اعلنت ان ٧٠٠ دونم أصبحت " أرضا للدولة " . ويملك هذه الاراضي أهالي قرية ترقومية التي تقع في غرب الخليل .

وان هذه الاعمال ، التي تعقب قرارات مماثلة اخرى اتخذتها حكومة اسرائيل في الماضي ، تعتبر خطوات اخرى نحو تعزيز ضمها للاراضي الفلسطينية المحتلة في انتهاك صارخ للقانون الدولي والرأى العام العالمي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

وقد اتخذ مجلس الامن قرارات بشأن هذا الموضوع ، ولاسيما القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ و ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، نصت على أن جميع التدابير التي تتخذها اسرائيل لتغيير الطابع المادى او التكوين الديموغرافي او الهيكل أو المركز المؤسسي للأراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، أو اى جزء منها ، ليس لها أية صحة قانونية ، وان سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها والمهاجرين الجدد في هذه الاراضي تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب (١) ، كما تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط . وطلب ايضا الى حكومة اسرائيل وشعبها ان يلغيا تلك التدابير وأن يزيلا المستوطنات القائمة ، وبصفة خاصة ان يتوقفا بصفة عاجلة عن انشاء المستوطنات وتشييدها وتخطيطها في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

وتشعر اللجنة ان من الضروري ان تتخذ الامم المتحدة ، ولاسيما مجلس الامن ، بصورة عاجلة مزيدا من التدابير للفت انتباه اسرائيل الى الخطر الكامن في سياسات الضم هذه وضرورة انسحابها الفوري والكامل من الاراضي المحتلة بطريقة غير مشروعة .

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٣١ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(التوقيع) راؤول روا - كوري
الرئيس بالانابة للجنة ممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

---

(١) الامم المتحدة ، " مجموعة المعاهدات " ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٣ ، ص ٢٨٧ .